السوق[٩٢]. وأدى تأخير المصادقة على هذه الاتفاقيات الى الحاق الضرر ببعض القطاعات الاسرائيلية. فقد بلغت خسارة تجار الزهور حوالى ثمانية ملايين دولار، بسبب عدم المصادقة على الاتفاقيات المذكورة[٩٣].

ومن جهة أخرى، قررت شركة «ايرما» الدنماركية، والتي تختص بتوزيع المنتجات الغذائية، ايقاف استيراد الفواكه والخضار من اسرائيل، بسبب مقاطعة الدنماركيين للمنتجات الاسرائيلية؛ واضطرت الشركة المذكورة الى ازالة المنتجات الاسرائيلية من محالها، حفاظاً على مشاعر عملائها. وتقدر قيمة ما تستورده الشركة بـ ٦,٥ ملايين دولار سنوياً[٩٤]. كما اعلنت شركة ف.د.ب. (F.D.B.) الدنماركية، وهي من اكبر الشركات التجارية في الدنمارك، عن انها ستضطر الى تخفيض استيرادها من البضائع الاسرائيلية بنسبة ٥٠ بالمئة، بسبب الموقف العدائي لعملائها من البضائع الاسرائيلية. وتقدر مبيعات شركتي ايرما و ف.د.ب. من البضائع الاسرائيلية بحوالى ١٤ مليون دولار[٩٥].

كذلك قطعت شركة «كي بالويل» الاميركية علاقتها بمصنع حربي اسرائيلي، بسبب الاحداث في المناطق المحتلة، وذلك حتى «تغير اسرائيل من سياستها في المناطق المحتلة»[٩٦]. وأشار سيفر بلوتسكر الى ان احدى المؤسسات المالية الاميركية رفضت فتح خط ائتمان لمصرف اسرائيلي حكومي، خشية المخاطرة بأموال المؤسسة. واشار بلوتسكر، ايضاً، الى قيام احدى شركات المعارض بالغاء برنامج لاقامة اسبوع اسرائيلي، وذلك حفاظاً على مشاعر زبائنها من غير اليهود[٩٧].

تشير المعلومات المعروضة اعلاه الى ان الخسارة الناتجة عن المقاطعة الدولية بلغت ٢٢ مليون دولار . الا ان هذا الرقم ـ في تقديرنا ـ اقل بكثير من الواقع. ومن المؤكد ان استمرار الانتفاضة يؤدي الى اتساع وتعزيز المقاطعة الدولية لأسرائيل، وبعظم خسائرها.

الحد الادنى للخسائر الاقتصادية الاسرائيلية بسبب الانتفاضة

انطلاقاً من العرض الخاص لخسائر القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية بسبب الانتفاضة، والمستند الى تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، فان الحد الادنى للخسارة الاقتصادية الاسرائيلية هي كما يلي (الارقام بالمليون دولار اميركي): القطاع الصناعي ـ ١٢٥؛ قطاع الزراعة ـ ١٦٥؛ التشييد والبناء ـ ٣٠٠؛ السياحة ـ ١٧٠؛ الضرائب ـ ١٠٥؛ الجيش والشرطة ـ ٣٣٠؛ المقاطعة الاوروبية ـ ٢٢ (المجموع ١٢١٧ مليون دولار).

ويمثل المجموع الخسارة المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الاسرائيلي في الشهور الخمسة الماضية جراء استمرار الانتفاضة. ولم نأخذ في الاعتبار الخسائر غير المباشرة، مثل خسارة البورصة البالغة ١٢٧٥ مليون دولار، وغيرها، بسبب صعوبة تقدير حجم تأثير هذه الخسائر في الناتج القومي الاجمالي. وتمثل الخسارة المباشرة ٨,٧ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للشهور الخمسة الاولى من العام ١٩٨٧[٩٨]؛ وهي نسبة مرتفعة، علماً باننا اعتمدنا، دوماً، على ارقام الحد الادنى. وتشير هذه الارقام الى الضرر البالغ الذي يمكن ان يتسبب به استمرار الانتفاضة لفترات طويلة.

ومن المتوقع الا تتفق تقديراتنا ـ على الرغم من استنادها الى تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ـ مع الارقام الرسمية للحكومة الاسرائيلية، وذلك بسبب السياسة التي اشرنا اليها سابقاً، والتي تعمد الى التقليل من خطورة واهمية الانتفاضة.

ففي النصف الاخير من شهر شباط (فبراير) الماضي، قدر وزير الاقتصاد الاسرائيلي، جاد